

النيوباتريمونية: مقارنة تحليلية لدراسة الأنظمة السياسية في إفريقيا Neopatrimonialism: An Analytical Approach to Understanding African Political Systems



أسماء حمادية^{*1}

جامعة بومرداس، (الجزائر)

a.hemaidia@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2025/05/14

تاريخ الارسال: 2025/03/10

ملخص: تحاول هذه الدراسة مقارنة الأنظمة السياسية في الدول الإفريقية من زاوية مغايرة تركز على مفهوم النيوباتريمونية، باعتباره أحد المفاهيم المحورية القادرة على تفسير وفهم بنية هذه الأنظمة. وعليه، نسعى من خلال توضيح هذا المفهوم في تحليل النظم السياسية الإفريقية إلى الإسهام في بناء تراكم معرفي حول النظام السياسي في القارة وتعميق الفهم لآلياته وطريقة عمله، إذ يعد فهم النيوباتريمونية ضروريا لتحليل طبيعة الأنظمة السياسية في إفريقيا والتحديات التي تواجهها في مسارات التنمية وبناء الدولة الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الأنظمة السياسية، النيوباتريمونية، الزبائنية، الشخصانية، الدول الإفريقية.

Abstract: This study seeks to approach the political systems in African states from a different perspective by focusing on the concept of neopatrimonialism, which is considered one of the pivotal concepts capable of explaining and understanding the structure of these systems. Therefore, by employing this concept in the analysis of African political systems, we aim to contribute to the accumulation of knowledge about the political systems of these countries and to deepen the understanding of their mechanisms and functioning. Understanding neopatrimonialism is essential for analyzing the nature of African political systems as well as the challenges they face in terms of development and building modern states.

key words: political systems, Neopatrimonialism, clientelism, Personalism, african states.

* المؤلف المرسل.

1-مقدمة:

تعد النيوباتريمونية (Neopatrimonialism) أحد المفاهيم المحورية في العلوم السياسية، إذ توفر إطاراً نظرياً يسمح بتحليل الأشكال المختلفة لممارسة السلطة يتجاوز التصنيفات التقليدية التي تميز بين الأنظمة الديمقراطية والإستبدادية، حيث يشير هذا المفهوم إلى اندماج الممارسات التقليدية مع الأطر الحديثة في إدارة الدولة، مما يؤدي إلى خلق نموذج سياسي هجين يتسم بخصائص فريدة؛ حيث تتعايش المؤسسات الرسمية مع شبكات غير رسمية من المحسوبية والزيائية. وفي جوهره، يمثل مفهوم النيوباتريمونية مزيجاً من نمطين رئيسيين من الحكم وفقاً لنموذج فيبر، إذ يجمع بين "السلطة العقلانية القانونية" و "الحكم الأبوي". في هذا السياق، لا تُعتبر المؤسسات الرسمية سوى واجهة تُستخدم من قبل الحاكم لتوسيع شبكاته غير الرسمية من الولاءات؛ ما يؤدي إلى احتكار السلطة عبر آليات تعتمد على الولاء الشخصي وتوزيع الموارد بطرق غير شفافة.

وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة للأنظمة السياسية في إفريقيا وتباين السياقات فيها، أصبح فهم النيوباتريمونية أمراً ضرورياً؛ فهي نمط الحكم السائد في العديد من الدول الإفريقية، كما أن ممارسات النيوباتريمونية ليست مجرد سمة من سمات الأنظمة الإفريقية، بل هي "السمة الأساسية للسياسة الإفريقية بعد الاستعمار". إذن، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمق لطبيعة الأنظمة السياسية الإفريقية من خلال استخدام مفهوم النيوباتريمونية كمحور أساسي لفهم كيفية ممارسة السلطة واستمراريتها، فضلاً عن التحديات والأزمات التي تواجهها في مسارات التنمية وبناء الدولة الحديثة. وهذا يتطلب دراسة عناصر وخصائص النيوباتريمونية وقياس مدى تطابق هذه الخصائص مع الأنظمة القائمة في إفريقيا.

وعليه، تتحدد إشكالية البحث في: إلى أي مدى يمكن أن تساهم النيوباتريمونية كمقاربة تحليلية في فهم طبيعة الأنظمة السياسية في إفريقيا؟

تم تقسيم هذا المقال إلى النقاط التالية:

1. الأسس النظرية للنيوباتريمونية
2. إنتاج النيوباتريمونية في إفريقيا
3. أبرز سمات النظام النيوباتريمونية في السياق الإفريقي

1. الأسس النظرية للنيوباتريمونية

ظهر مفهوم النيوباتريمونية في محاولة لمعالجة غموض حدود الدولة والمجتمع والاستيلاء الخاص على السلطة والموارد العامة. على الرغم من أنها ليست ظاهرة إفريقية فريدة، إلا أن المقاربة النيوباتريمونية هيمنت على تفسير السياسة الإفريقية المعاصرة (Yurtseven, 2021).

يعود الأصل هذا المفهوم الى الدراسات التي قدمها "ماكس فيبر" Weber Max ، الذي صنف أنواع السلطات إلى ثلاثة: السلطة العقلانية-القانونية legal-Rational Authority ، و السلطة الكاريزمية "Authority Charismatic" ، والسلطة التقليدية Authority Traditional . وقد وضع فيبر السلطة الباتريمونية ضمن السلطة التقليدية. وفقاً لفيبر، يصف هذا النوع من السلطة نظاماً سياسياً يتميز بتركيز السلطة في يد الحاكم، وتسيير الشؤون السياسية من قبل المقربين والتابعين الذين يشكلون شبكة بيروقراطية تضمن استمرار حكمه. ويقوم هذا النظام على أسس غير رسمية، حيث يمارس الحاكم سلطته كما يدبر شؤونه الخاصة (بوعامر، 2020، ص565) .

وفيما بعد، ظهر مصطلح "النيوباتريمونية" (Neopatrimonialism) في ستينيات القرن العشرين، كتطور لمفهوم فيبر. وتشير كلمة "Neo" إلى الشكل المعدل من الباتريمونية، الذي يتضمن تداخلاً بين الممارسات التقليدية ومؤسسات الدولة الحديثة. وقد ساهم صاموئيل آيزنشتات (Samuel Eisenstadt) بشكل كبير في تطوير هذا المفهوم وتطبيقه على سياقات متنوعة، لتمييز الأبوية في السياقات التقليدية والحديثة (petcher et al. 2009,126). غالباً ما يُستخدم النيوباترونية كمرادف للزبائنية السياسية "Clientelism" ، الفساد "Corruption" والرعاية "Patronage" والمحسوبية "Nepotism" و"متلازمة الرجل الكبير" "Big man" Syndrome " والأبوية "Godfatherism" والزعيم العسكري Warlordism والاستيلاء "Capture"، والافتراس "Predation" واللصوصية "Kleptocracy" والنظام الجائز أو المحاصصة "Prebendal regime" ... إلخ.. (Bonga,2021,17)

وعليه النيوباتريمونية هي نظام سياسي يُدمج بين الباتريمونية التقليدية (حيث تُعتبر الدولة ملكية شخصية للحاكم) وبين الهياكل الحديثة للدولة مثل البيروقراطية والمؤسسات الرسمية (Erdmann and Engel 2006, p. 19). في هذا النظام، يتم استخدام الموارد العامة لتحقيق مكاسب شخصية أو لتعزيز الولاء السياسي، مع وجود واجهة مؤسسية حديثة تخفي الطابع الشخصي للسلطة. (مالكو)

كما تعرف النيوباتريمونية على أنها: نظام حكم فردي يعتمد على الشرعية من ناحية، وعلى البيروقراطية (الإدارية، والعسكرية) من ناحية أخرى. وترتكز شرعيتها على مزيج من الولاءات التقليدية والمكافآت المادية، وفي مركز النظام نجد الزعيم، وهو مسؤول عن كل القرارات السياسية المتخذة من خلال شبكة العلاقات الشخصية. (Sigman , 2017, 03).

حظي هذا المفهوم بكثير من الاهتمام والتوظيف خاصة في دراسة الأنظمة السياسية في الدول الأفريقية، فقد ساهم باحثين مثل "جان فرانسوا ميدارد" Jean françois Médard ، الذي طبق المفهوم على أفريقيا لأول مرة في 1978 مع الإشارة إلى الكاميرون، و"كريستوفر كلافام"، في تطوير هذا الإطار.

واعتبروه من أكثر المفاهيم اقترابا واستيعابا للفهم وشرح العلاقة المعقدة بين المجتمع والسلطة والموارد الريفية في دول العالم الثالث.

ومع ذلك، واجه المفهوم انتقادات، حيث يعتبره البعض غامضاً أو غير قادر على التعامل مع التنوع في الأنظمة السياسية الأفريقية، إلا أن مقارنة فرنسوا ميدارد " Jean François Médard " في اعتبار النيوباتريمونية نموذجاً أمثل يصلح التمييز بين دولة وأخرى بالسند إليه ، وقد اقترح تحديد موقع كل دولة بين قطبين : تجسد إحدهما " النيوباتريمونية المنظمة " (Regulated Neopatrimonialism) في هذه الحالة يكون هناك إلزام نسبي من الدولة باعادة توزيع الدخل وتعكس تجربة الرئيس "كينيات" في كينيا والرئيس "بوايني" في ساحل العاج هذه المؤسسة . أما الطرف الثاني النيوباتريمونية المفترسة (predatory patrimonialism) تصبح فيها ممارسة الحكم شخصانية، تندفع النخبة إلى خصخصة العام إلى حد زوال الدولة بصفتها المؤسساتية، وتتحوّل الدولة إلى ميدان للممارسات غير القانونية والنموذج البارز في ذلك هو تجربة الرئيس "موبوتو" في الكونغو .

كما يعبر شكل النيوباترونية المفترسة في أفريقيا عن الأنظمة التي وصل فيها الحكم الشخصي والتحكم في الموارد إلى مستوى هستيري ، مع " فشل المؤسساتية ... وبالتالي الدولة " ، يشير إذن التمييز بين أشكال النيوباترونية المنظمة والمفترسة إلى أقصى نطاقين لمجموعة متنوعة من التكوينات التجريبية. في حالة الأشكال المتكاملة والمفترسة للنيوباترونية ، يكون الحاكم هو الدولة. على العكس من ذلك، تملك النيوباترونية المنظمة بعض القدرة على صياغة سياسات "عامة" . (Bach,2022, 33-41).

2. إنتاج النيوباتريمونية في إفريقيا

تُعتبر النيوباتريمونية نمطاً سياسياً شائعاً في العديد من الدول الإفريقية، حيث تتجلى في تداخل الممارسات التقليدية للسلطة مع الهياكل الرسمية للدولة الحديثة. هذا التداخل يؤدي إلى تشكيل أنظمة هجينة تجمع بين البيروقراطية الرسمية والعلاقات الزبائنية، مما يؤثر على فعالية المؤسسات الديمقراطية. وعلى الرغم من أن النيوباتريمونية ليست حكراً على إفريقيا، إلا أن انتشارها في القارة السمراء أكثر وضوحاً، مما يجعلها موضوعاً مركزياً في دراسات السياسة الإفريقية.

نشأت النيوباتريمونية في إفريقيا كرد فعل على الضغوط السياسية والاقتصادية التي فرضتها الحداثة على المجتمعات التقليدية، وهو ما يُعدُّ مفتاحاً لفهم استمرارها كنموذج حكم. تشير الأدبيات العلمية إلى أن ظهور النيوباتريمونية جاء استجابة للتحديات المتزايدة التي واجهتها المجتمعات الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار، حيث اضطرت هذه المجتمعات لمواجهة قوتين رئيسيتين، مما دفعها إلى تبني نظام حكم يدمج بين الأطر التقليدية والحديثة لتلبية احتياجاتها، وبالتالي، حدثت "أفرقة

البيروقراطية" في شكل نوباتريمونالية لضمان الوحدة والقوة الاقتصادية في هذه الدول الضعيفة. وتتمثل هذه الضغوطات في :

أولاً، الضغط لبناء دولة قومية حديثة، بما في ذلك تشكيل الهياكل المركزية اللازمة للسلطة والإدارة. ثانياً، الضغوط الناتجة عن الانتشار العالمي للرأسمالية واختراق اقتصاد السوق.

أظهرت الخصائص الهيكلية للمجتمعات الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار عدم جاهزيتها لمواجهة التحديات المتعددة التي فرضتها قوى الحداثة. ومن بين العوامل ذات الأهمية التاريخية التي يجب الإشارة إليها:

1- إصطناعية الدولة: تُعتبر الدول الإفريقية بعد الاستعمار "مصطنعة" نتيجة للفرض السريع للنموذج الاستعماري ، مما أدى إلى مؤسسات ضعيفة. وبسبب عدم وجود تكامل اجتماعي أو تنظيم سياسي قبل الإستعمار، اعتمدت الدول الجديدة على هذا النموذج ، مما صعب من إضفاء الشرعية على النخب الحاكمة.

2- التنظيم والسيطرة الاجتماعية المجزأة: بخلاف النموذج المثالي للدولة التي تتمتع بسلطة مركزية قوية، تتوزع السلطة في معظم المجتمعات الإفريقية بين عدة منظمات وجماعات. هذا التوزيع المجزأ للسلطة يجعل من مهمة بناء دولة قوية أمراً صعباً. تواجه الدولة تحديات مستمرة في فرض سلطتها وتطبيق قوانينها بسبب مقاومة الجماعات المختلفة التي تسعى للحفاظ على سلطتها الخاصة (Francisco, 2010).

3- الاقتصاد قبل الرأسمالي والبنية الطبقية: بعد الاستقلال، بقيت اقتصادات الدول الإفريقية تعتمد بشكل أساسي على الزراعة، مع طبقة رأسمالية ضعيفة ومجتمع فلاحي واسع. لم تشكل طبقة فلاحية موحدة أو طبقة رأسمالية قوية ومستقلة، مما حال دون ظهور طبقة وسطى قادرة على تنظيم الدولة. ونتيجة لذلك، أصبحت الدولة مركزاً لتراكم الثروة، حيث تحولت القوة السياسية إلى المصدر الرئيسي للقوة الاقتصادية.

4- عدم التجانس الاجتماعي: تتسم معظم الدول الإفريقية بتنوع عرقي كبير، وغالباً ما يتفاقم هذا التنوع بسبب وجود أشكال أخرى من الانقسامات، مثل الانقسامات الدينية أو الجغرافية. يؤدي هذا التنوع إلى بروز الهويات العرقية والطائفية، مما يضعف من تشكيل هوية وطنية موحدة. وبالتالي، يتزعزع الولاء للدولة الحديثة، مما يؤثر سلباً على تماسكها واستقرارها (O'Neil, 2007, 04, 05) وقد أدى هذا الوضع إلى تقويض مصادر الشرعية التي تستند إليها النخب السياسية، مما سمح بتوظيف الانتماءات العرقية في السياسة.

واجهت النخب والشعوب الإفريقية تحديات هائلة في بناء الدولة والاقتصاد بعد الاستقلال.

وللتغلب على هذه التحديات، اعتمدت النخب على منطق الزبائنية، وهي علاقات شخصية مكنهم من

تكوين رأس مال سياسي واجتماعي. كما لجأت الشعوب إلى الزبائية كآلية للبقاء على قيد الحياة في ظل الاضطرابات التي خلفها الاستعمار (Cheeseman, et al.).

ومع مرور الوقت، تكيفت الزبائية مع الظروف المتغيرة، وتحولت إلى أداة لربط المركز بالمحيط. وقد ساهمت عمليات التحول الديمقراطي والأزمات الاقتصادية في تعزيز استخدامها. ومع ذلك، فإن الاعتماد على الزبائية أدى إلى ربط شرعية النخب بقدرتهم على توفير الموارد العامة، مما أدى إلى استمرار أنماط الحكم النيوباتريمونية.

وهذا ما أدى إلى إعاقة تطور المؤسسات وتداخل المصالح العامة والخاصة، مما جعل التغيير داخل النظام أكثر شيوعاً من تغييره جذرياً. وبالتالي، فقد أصبحت الزبائية وسيلة فعالة للنخب والشعوب الأفريقية للتكيف مع تحديات ما بعد الاستعمار، ولكنها في الوقت نفسه ساهمت في استمرار أنماط الحكم النيوباتريمونية التي تعيق التنمية المستدامة.

وبالتالي، تنشأ النيوباتريمونية عندما تتمكن سياسات المحسوبية من "إزاحة الأجهزة القانونية-العقلانية" (المؤسسات البيروقراطية التي فرضتها القوى الاستعمارية على الدول الإفريقية) وقد أدى ذلك إلى ظهور دول "هجينة"، حيث توجد مؤسسات حديثة رسمية جنباً إلى جنب مع أنظمة قائمة على "منح وتقديم الإمتيازات، مما يجعل من الصعب التمييز بين العام والخاص في القرارات السياسية وتوزيع الموارد (LODGE, 2014, 04- 05).

3. أبرز سمات النظام النيوباتريمونية في السياق الإفريقي

تتسم الأنظمة النيوباتريمونية بعدد من الخصائص التي تختلف من دولة إلى أخرى، وتظهر بدرجات متفاوتة. وفي السياق الإفريقي تحديداً، اقترح الباحثان مايكل براتون (Bratton) ونيكولاس فان دي وال (Van de Walle) ثلاث ممارسات غير رسمية تُعد من أبرز مكونات هذا النمط من الحكم، وتشكل جوهر النظام النيوباتريمونية في العديد من الدول الإفريقية (Bonga, 2021, 18-19). وهي كالتالي:

أولاً- تركيز السلطة السياسية:

يشير "تركيز السلطة السياسية" إلى هيمنة فرد واحد، يتحكم في السياسات ويعين الأفراد للمناصب العامة بمفرده، وباعتباره سمة مميزة "للسياسة الرجل الكبير"، على الأقل في أفريقيا، يبقى الرئيس – أو بمعنى آخر، الراعي – في السلطة لفترة طويلة، وأحياناً حتى نهاية حياته إذا سمح الدستور بذلك. (انظر للجدول رقم 01)

بالإضافة إلى ذلك، يقوم "الرجل الكبير" بتدوير النخبة السياسية بشكل متكرر لمنع أي خصم محتمل يهدد مكانتهم، ولتوسيع شبكة الزبائنية. إن تحقيق كلا المتطلبين – فترة ولاية طويلة للرؤساء وفترة ولاية قصيرة لأعضاء الحكومة الرئيسيين – يشير إلى تركيز السلطة غير الرسمي في نظام باتريمونيالي جديد.. يمكن رؤية ذلك في حالة زامبيا، التي لم يكن لديها سوى ثلاثة رؤساء منذ الاستقلال: "كينيث كاوند"، و"فريدريك تشيلوبا"، و"ليفى مواناواسا"، يبلغ متوسط الفترة التي قضاها كل منهم في منصبه 14 عامًا. ومع ذلك، يظل وزراء حكومتهم خاضعين لفترات قصيرة من 2 إلى 4 سنوات في المنصب. (kratt, 2015)

الجدول رقم (01): أمثلة عن آليات وأنماط تولي الحكام للسلطة في إفريقيا

الرئيس	سنة تولي الحكم	طريقة الحصول على الحكم	سنة انتهاء الحكم	طريقة انتهاء الحكم	مدة الحكم
ايريتريا	1993	تعيين بعد الاستقلال	إلى اليوم (2025)	مستمر	32 سنة
الكاميرون	1982	انتقال دستوري بعد استقالة سلفه	إلى اليوم (2025)	مستمر	43 سنة
غينيا الاستوائية	1979	انقلاب عسكري	إلى اليوم (2025)	مستمر	46 سنة
اوغندا	1986	تمرد مسلح	إلى اليوم (2025)	مستمر	39 سنة
تشاد	1990	انقلاب عسكري	2021	اغتيال	31 سنة
توغو	1967	انقلاب عسكري	2005	وفاة	38 سنة
السودان	1989	انقلاب عسكري	2019	انقلاب عسكري	30 سنة
زيمبابوي	1980	انتخابات	2017	انقلاب عسكري	37 سنة
الغابون	1967	تعيين	2009	وفاة	42 سنة
الكونغو الديمقراطية	1965	انقلاب عسكري	1997	تمرد مسلح	32 سنة

المصدر: إعداد الباحثة

يُظهر الجدول ملامح الأبوية السياسية في العديد من الدول الإفريقية، حيث يتجلى ذلك في شخصية السلطة وتركيزها في يد الحاكم. غالبًا ما يتم الوصول إلى الحكم عبر وسائل تسلطية، وتُشير البيانات إلى أن نهاية فترة حكم هؤلاء القادة كانت في كثير من الأحيان نتيجة لانقلابات عسكرية أو ضغوط شعبية مثل الاحتجاجات. في العديد من الحالات، استمر بعض رؤساء إفريقيا في الحكم مدى الحياة. وبالتالي، يمكن القول إن بقاء الحكام في السلطة لعقود يُعد من أبرز مظاهر الدولة النيوباتريمونية في إفريقيا.

ثانيا/ الزبائية:

تستمر شبكات المحسوبية والزبائية في الأنظمة النيوباتريمونية، حيث يستغل القادة الأفارقة هذه الشبكات للحفاظ على سلطتهم وشرعيتهم من خلال توزيع الموارد العامة من خلال الوظائف في القطاع العام والتراخيص والعقود والمشاريع. يلعب العرق دورًا رئيسيًا في هذه الشبكات، حيث يتحكم "الرجال الكبار" في العلاقات بين الرعاة والعملاء، وغالبًا ما تكون هذه العلاقات مبنية على أساس عرقي. ويمكن ملاحظة هذه الممارسة من خلال تحليل حجم وهيكل مجلس وزراء الدولة، الذي غالبًا ما يعمل كنقطة محورية لمنح المزايا الشخصية للنخبة السياسية. كما أوضح "فان دي وال"، فإن ميل المجالس إلى النمو "ينعكس في زيادة حجم الهيئات الوطنية الأخرى". وبالتالي، بالإضافة إلى دراسة نمو مجلس الوزراء، على سبيل المثال، في زامبيا، كان هناك توسع كبير في البيروقراطية حيث ازدادت المناصب الوزارية الزامبية من 14 منصبًا في عام 1964 إلى 23 حاليًا.

وعليه، تستمر المحسوبية والزبائية والعرق في لعب دور محوري في الأنظمة النيوباتريمونية الإفريقية، مع بقاء "الرجال الكبار" في السلطة لفترات طويلة (Kratt, 2015).

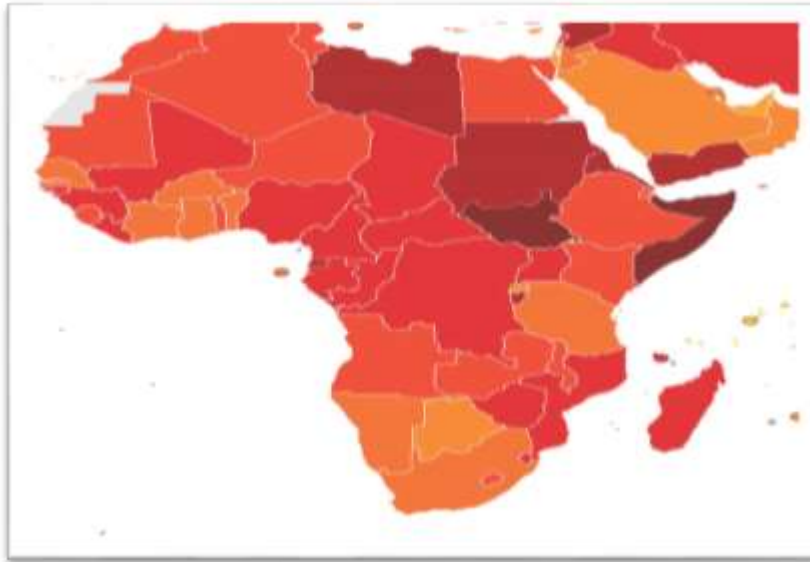
ثالثا: الاستيلاء الخاص على موارد الدولة:

يتمثل في "الاستيلاء الخاص على موارد الدولة"، والذي يشكل السمة الثالثة للممارسة الباتريمونية الجديدة. وفقًا لـ "لبرتون وفان دي وال"، يؤدي هذا إلى الاستيلاء الخاص على المجال العام واستخدام الموارد العامة من أجل جملة أمور منها الشرعية السياسية. كما أنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلاقات الزبونية والممارسات الأخرى، بما في ذلك الزبونية والمحسوبية وعلاقات التبادل الأفقي والفساد (O'Neil, 2007, 4-5).

يُعتبر الفساد سمةً بارزةً ومرتسخةً في الأنظمة النيوباتريمونيالية، حيث يُستخدم كأداة لإعادة إنتاج السلطة السياسية وتعزيز الولاءات الشخصية. في هذا السياق، يُعرّف الفساد على أنه استغلال السلطة العامة لتحقيق مصالح خاصة، وهو ما يتجلى في تداخل القطاعين العام والخاص عبر مؤسسات غير رسمية وشخصية.

على الرغم من أن الفساد ليس ظاهرةً حصريةً في أفريقيا، إلا أنه يُعدّ أكثر انتشاراً في القارة مقارنةً بمناطق أخرى، مع تفاوت مستوياته بين الدول. هذا التفاوت يُعزى إلى اختلاف السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن درجة ترسخ الممارسات النيوباتريمونيالية في كل دولة (Kratt, 2015). فوفقاً لمؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية -الذي يصنف 180 دولة على مقياس من 0 (أكثر الدول فساداً) إلى 100 (أكثر الدول نزاهة)- وحسب آخر الإحصائيات لسنة 2024 سجّلت القارة الأفريقية متوسطاً قدره 33/100 لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء حسب تقرير الشفافية الدولية، وهو من بين الأدنى عالمياً، أعلى الدول الأفريقية أداءً: سيشيل (72)، الرأس الأخضر (62)، بوتسوانا (57)، رواندا (57). (Transparency International. (2025). و أدناها: جنوب السودان (8)، الصومال (9)، غينيا الاستوائية (13)، إريتريا (13). (Okafor, 2024).

خريطة رقم (01) مدركات الفساد في أفريقيا لسنة 2024



المصدر: www.transparency.org/cpi

الخريطة أعلاه تعكس توزيع مستويات الفساد عبر القارة، حيث يظهر فيها تدرجات اللون الدالة على مستوى كل دولة:

- الأصفر والبرتقالي الفاتح: دول منخفضة الفساد. (50≥)
- البرتقالي الداكن والأحمر: دول متوسطة إلى عالية الفساد. (0-49)

تُظهر مؤشرات الفساد في إفريقيا، كما ورد في تقارير منظمة الشفافية الدولية، مستويات مرتفعة من الفساد في العديد من الدول، مما يُبرز التحديات التي تواجهها القارة في مجال الحوكمة الرشيدة. يرتبط هذا الفساد ارتباطاً وثيقاً بالأنظمة النيوباتريمونية، حيث يُستخدم "السعي وراء الربح" كأداة رئيسية للإثراء الشخصي وربط العلاقات الزبونية على حساب التنمية الاقتصادية.

في سياق النيوباتريمونية، يُعد السعي وراء الربح-أي استغلال موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة- سمة مهيمنة تُعيق النمو الاقتصادي وتُكرس الفساد. تُظهر دراسات مثل تلك التي أجراها "كيلسال" Kelsall (2012) أن هذا النمط من السلوك يُسهم في إدامة التخلف الاقتصادي، كما هو الحال في زيمبابوي خلال عهد "موغابي"، حيث أدى السعي وراء الربح إلى انخفاض بنسبة 46.2٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1998 و2005. وغيرها من الأمثلة التي تشير إلى أن "السعي وراء الربح" في الأنظمة النيوباتريمونية ليس فقط ظاهرة مدمرة للتنمية الاقتصادية، بل يُعتبر أيضاً ممارسة ثابتة تُعيق جهود الإصلاح وتُكرس الفساد في العديد من الدول الإفريقية. (Kelsall, 2012)

من خلال ما سبق، يتضح استمرارية النيوباتريمونية في الدول الإفريقية من خلال ثلاثة عوامل: تركيز السلطة السياسية، ومنح الامتيازات الشخصية (الزبونية)، وإساءة استخدام موارد الدولة. وفقاً لـ Sigman وLindberg، تختلف تجليات النيوباتريمونية بين الدول الإفريقية، حيث تتباين في درجة تركيز السلطة، وانتشار الزبونية، واستخدام الموارد العامة لأغراض شخصية. هذا التباين يعكس تأثير السياقات التاريخية والاجتماعية لكل دولة على نمط الحكم السائد. (Sigman, Lindberg, 2017)

3. الخاتمة:

تمثل النيوباتريمونية مقارنة تحليلية مهمة لفهم طبيعة الأنظمة السياسية في إفريقيا. فهي تكشف عن التداخل بين المظاهر المؤسسية الحديثة والممارسات التقليدية التي تهيمن على السلطة، مع استمرار تأثير هذا النموذج على العديد من الدول الإفريقية، و بدرجات متفاوتة، تعكس طبيعة كل دولة.

وعليه، يمكن القول إن النيوباتريمونية تمثل السمة الأكثر بروزاً في كثير من الدول الإفريقية المعاصرة، إذ تقدم فهماً عميقاً لكيفية بناء السلطة، وتوزيع الموارد، وتحديد حدود المساءلة السياسية. فهي ليست مجرد ظاهرة سلبية أو حالة انتقالية نحو الحداثة السياسية، بل إطار عملي لفهم تعقيدات الحكم في سياقات ما بعد الاستعمار، حيث تتشابك التقاليد والمصالح الشخصية مع أشكال الحكم

الحديثة. وهذا ما يدفع إلى ضرورة تجاوز القراءات التبسيطية في فهم ديناميكيات هذه الأنظمة وحدودها حسب كل دولة.

4. قائمة المراجع:

- باللغة العربية:

- بوعامر، خديجة، (2020)، التعاضدية مدخل تحليلي لدراسة استمرار النمط النيوباتريمونيالي للحكم في أفريقيا، حوليات جامعة الجزائر 1 المجلد: 34 / العدد: 03.
- ملكو، مصطفى، من الدولة الباتريمونية إلى الدولة النيوباتريمونية

<https://laracheinfo.com/1265132.html>

- باللغة الأجنبية:

- Bonga, W. G. (2021), Exploring the Impact of Neopatrimonialism Dominance in Africa, Dynamic Research Journals Journal of Economics and Finance (DRJ-JEF), 6(1) <https://2u.pw/1PtXI>
- Daniel Bach, D. (2011), The African neopatrimonial state as a global prototype. Heidelberg Papers in South Asian and Comparative Politics, Democracy, Governance and Citizenship: A Comparative Perspective of Conceptual Flow, 59. <https://2u.pw/8c5Lw>
- Erdmann, G. and Engel, U. (2006), Neopatrimonialism Revisited – Beyond a Catch-All Concept, In. GIGA Research Program: Legitimacy and Efficiency of Political Systems, N° 16. <https://2u.pw/8Fes2>
- Francisco, A. H. (2010), Neopatrimonialism in Contemporary African Politics, <https://2u.pw/1OTqJ>
- Kratt, E. (2015), To What Extent Is Neopatrimonialism the Unchanging Way in Which 'Africa Works'?; E-International Relations, <https://www.e-ir.info/pdf/53971>
- Kelsall, T. (2012). Neo-patrimonialism, rent-seeking and development: Going with the grain? New Political Economy, 17(5), 677–682 <https://doi.org/10.1080/13563467.2012.732275>
- LODGE, T. (2014), Neopatrimonial politics in the ANC, African Affairs, 113/450, Published by Oxford University Press on behalf of Royal African Society.
- Nic, C. et al. (2015), A Dictionary of African Politics, Oxford University Press
- O'Neil, T. (2007), Neopatrimonialism and public sector performance and reform. <https://media.odi.org/documents/4393.pdf>
- Okafor, C. (2024, February 6). 10 most corrupt African countries heading into 2024. Business Insider Africa. <https://2u.pw/5KUK7>
- Pitcher, A. et al. (2009), Rethinking patrimonialism and neopatrimonialism in Africa, African Studies Review, vol. 52, n01.
- Sigman, R. and Lindberg, S. (2017), Neopatrimonialism and Democracy: An Empirical Investigation of Africa's Political Regimes, Working Papers, SSRN Electronic Journal. <https://2u.pw/v7Scq>
- Transparency International. (2025). Corruption Perceptions Index 2024: Highest-scoring African nations. <https://www.transparency.org/en/cpi/2024>

-
- Yurtseven, G. (2021) State Failure or State Formation? Neopatrimonialism and Its Limitations in Africa Written, E-International Relations. <https://www.e-ir.info/pdf/92895>